بسم الله الرحمن الرحيم

(مترجمة)

العناوين:

- **الشرطة البريطانية تحاول حظر حزب اليمين المتطرف "بريطانيا أولًا" من زيارة جميع المساجد**
- **حملة تطهير تركيا تسفر عن اعتقال ٥٠ ألفاً وإيقاف ٢١ ألف معلم عن العمل بينما يطلق الجيش الضربات الجوية الأولى ضد المتمردين الأكراد**
- **باكستان تقف حائرة حيال الانتقادات الأمريكية المتصاعدة لجهود مكافحة الإرهاب**

التفاصيل:

الشرطة البريطانية تحاول حظر حزب اليمين المتطرف "بريطانيا أولًا" من زيارة جميع المساجد

تسعى الشرطة لمنع قادة الحزب السياسي المعادي للإسلام "بريطانيا أولًا" من زيارة أي مسجد في إنجلترا أو ويلز أو حتى دخول بعض أجزاء بلدة لوتون على مدى السنوات الثلاث المقبلة. ومن المعروف أن الحزب يقوم "بدوريات مسيحية"، وهي حملات لغزو المساجد وتنظيم احتجاجات مناهضة للإسلام في لوتون. وقد سعت شرطة بيدفوردشير للحصول على أمر من المحكمة العليا ضد زعيم الحركة، بول جولدنج، ونائبه جيدا فرانسين، بعد قيامهما "بالتحرش" بالجاليات المحلية في لوتون. وقال المدير المشرف ديفيد بويل في بيان لصحيفة "لوتون هيرالدو بوست" إن قوةً ما تحاول الحصول على أمر قضائي "بسبب مخاوف من أن وجودهم في هذه المناطق يمكن أن يزيد من احتمال الاضطراب والسلوك المعادي للمجتمع". والطلب، الذي سيتم النظر فيه في الشهر القادم، سيطلب منع جولدنج وفرانسين لمدة ثلاث سنوات من "دخول أي مسجد أو مركز ثقافي إسلامي أو مجموعات خاصة في إنجلترا وويلز دون أي دعوة خطية مسبقة". كما أنه يسعى لمنعهما من دخول حديقة مدفن لوتون بلا تصريح من الشرطة، وأنها ستطلب منهم تقديم إشعار كتابي قبل أسبوعين على الأقل إذا ما رغبوا في دخول مركز مدينة لوتون. ولن يسمح لهم بدخول لوتون أكثر من مرة كل شهرين في حال إعطائهم الإذن بالدخول. ويقول حزب بريطانيا أولًا إذا تمت الموافقة على هذه التدابير، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى قيام قوات الشرطة بالسعي للحصول على حظر مماثل، ومنعه بشكل فعال من القيام بحملات في مراكز المدن في جميع أنحاء البلاد. وقال جولدنج لـ "أي بي تي": "إذا لم نفز، فإننا نكون قد انتهينا". وأضاف: "ما نتعامل معه هنا هو تحد مباشر لحقّنا في الوجود كحزب سياسي. وإذا تمكنت شرطة لوتون من الحصول على أمر قضائي مثل هذا ضد حزب سياسي قانوني، فما الذي سيمنع كل مدينة في البلاد من القيام بتطبيق أوامر قضائية مماثلة؟ وسيتم استنزاف قوانا من خلال عدد لا متناهي من جلسات المحاكم والأوامر القضائية وهو ببساطة سيجعل من المستحيل على بريطانيا أولًا أن يواصل عمله". وتأتي هذه الخطوة بعد عام من قيام شرطة بيدفوردشير بتقديم طلب آخر للمحكمة العليا ضد جولدنج وفرانسين في محاولة لمنعهما من دخول لوتون قبل مظاهرة بريطانيا أولًا في حزيران/يونيو الماضي. وعلى الرغم من فشل تلك المحاولة، إلا أنه تم إصدار أمر قضائي مؤقت بمنعهما من نشر أو توزيع مواد "من المحتمل أن تؤدي إلى إثارة الكراهية الدينية أو العرقية".

إن حزب "بريطانيا أولًا" هو حزب هامشي، وقد استغل الخوف من الإسلام لنشر دعوته. غير أنه لولا تغطية وسائل الإعلام، لما حظي هذا الحزب بأية شعبية. ثم إن هذا يطرح السؤال التالي: هل الحكومة البريطانية تستغل جماعات اليمين المتطرف لتتملق الجاليات الإسلامية من أجل تغيير سلوكها؟

حملة تطهير تركيا تسفر عن اعتقال ٥٠ ألفاً وإيقاف ٢١ ألف معلم عن العمل بينما يطلق الجيش الضربات الجوية الأولى ضد المتمردين الأكراد

قامت حكومة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان باعتقال أو إيقاف نحو ٥٠ ألف شخص، كجزء من عملية تطهير الجيش والشرطة والمحاكم، وقد اتسعت الحملة لتشمل الجامعات والمدارس في أعقاب محاولة انقلاب عسكرية فاشلة، وذلك وفقًا لجهاز المخابرات والسلطات الدينية في البلاد. فقد قال تقرير لوكالة رويترز: "إنه تم إيقاف أو اعتقال ٥٠ ألف جندي وشرطي وقاضٍ وموظف في الخدمة المدنية منذ محولة الانقلاب، مما أثار التوترات في جميع البلاد التي يبلغ تعداد سكانها ٨٠ مليون نسمة والتي تشهد حدودها مع سوريا حالة من الفوضى وتعتبر حليفًا للغرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية". وقاد ثورة يوم الجمعة الماضي للإطاحة بحكومة أردوغان عدد من فصائل الجيش التركي الذي يعتبر نفسه وصيًا على الدستور العلماني للبلاد. واعتبارًا من الساعة الرابعة من مساء يوم الأحد فإن "جميع العناصر الإرهابية" التي تقف وراء محاولة الانقلاب "قد تم قمعها على مستوى البلاد" وذلك وفقًا لما أوردته وكالة أسوشيتد برس نقلًا عن بيان مكتوب للجيش التركي. [المصدر: صحيفة ديلي ميل]

كيف يمكن لاعتقال ٥٠ ألف شخص أن يساعد أردوغان في استقرار حكمه؟! إن السبيل الوحيد الأكيد لاستعادة الاستقرار في تركيا هو التخلص من نموذج الدولة العلمانية، وإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. فهي وحدها القادرة على إعادة العزة والكرامة لتركيا وهي وحدها التي يمكنها القضاء على التدخل الغربي في البلاد الإسلامية.

باكستان تقف حائرة حيال الانتقادات الأمريكية المتصاعدة لجهود مكافحة الإرهاب

وقف صناع السياسة الباكستانية والمشرعون "في حيرة" تجاه الطريقة التي تدير بها أمريكا في الآونة الأخيرة علاقاتها مع إسلام آباد و"الآراء المعارضة للغاية" الصادرة من داخل الكونغرس الأمريكي حول جهود باكستان في مكافحة الإرهاب وجهودها المبذولة لتعزيز السلام في أفغانستان. وقد شهدت العلاقات بين باكستان وأمريكا توترات منذ فترة طويلة. وقد توترت العلاقات في الآونة الأخيرة بسبب مزاعم تقول بأن باكستان تركز عمليات مكافحة الإرهاب فقط على المتشددين المرتبطين بطالبان باكستان المناهضة للدولة، وأنها تتجنب المعاقل المرتبطة بالمتشددين الأفغان، بمن فيهم شبكة حقاني الإرهابية. وفي الآونة الأخيرة، أوقف الكونغرس الأمريكي إدارة أوباما من دعم بيع ثماني طائرات مقاتلة من طراز F-١٦ إلى باكستان، مشيرة إلى عدم التعاون في مكافحة الشبكات الإرهابية. والمسؤولون الباكستانيون غاضبون بشكل خاص من جلسة استماع في الكونغرس خلال الأسبوع الماضي في واشنطن تحت عنوان "باكستان: صديق أم عدو". وقد طالب بعض النواب والشهود واشنطن أثناء مداولات لجنة فرعية للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب بقطع المساعدات المالية والعسكرية لإسلام آباد، متهمين الجيش الباكستاني

بالحفاظ على العلاقات مع جماعتي طالبان وحقاني اللتين تقاتلان الحكومة الأفغانية التي تدعمها أمريكا. ومع ذلك، فقد قلل مسؤول باكستاني كبير من شأن جلسة الاستماع في الكونغرس ونفى الادعاءات المعادية لباكستان ووصفها "بمخاوف لا أساس لها" لقسم من مجلس النواب الأمريكي. ومن وجهة نظر مشتركة بين باكستان وأمريكا، فقد أضاف، أن البلدين "شريكان منذ وقت طويل وحليفان في هدف مشترك يتمثل بالقضاء على الإرهاب"، وقد تعاونا في مكافحة الإرهاب. وقد أكد عويس ليغاري، وهو رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية، على أن باكستان تواجه انتقادًا بشكل متزايد، وقد تحولت إلى "كيس ملاكمة" بسبب النكسات التي عانت منها سياسة أمريكا في أفغانستان. وقد أضاف المشرع في الحزب الحاكم ليغاري: "أعتقد أن جلسات الاستماع هذه في الكونغرس ليست سوى وسائل للضغط على باكستان، وهي لا تساعد صورة أمريكا في باكستان على المستوى الشعبي. وأن باكستان بحاجة لتنظيف أراضيها من جميع الإرهابيين، وكنا قادرين على القيام بعمل أفضل بكثير من جميع المجتمع الدولي في أفغانستان". وقد ردد الآراء التي أعرب عنها أعضاء وفد الكونغرس من الحزبين بعد زيارة لباكستان وأفغانستان في وقت سابق من هذا الشهر تحت قيادة السيناتور الجمهوري جون ماكين. وقد عقد أعضاء الكونجرس المؤثرون محادثات شاملة مع القائد العام للجيش الباكستاني رحيل شريف قبل أن يتم نقلهم على متن مروحية عسكرية إلى شمال وزيرستان، وهي منطقة قبلية على الحدود الأفغانية والتي حتى وقت قريب كانت عبارة عن "بؤرة" للإرهاب الدولي ومصدرًا لتغذية التمرد الذي تقوده حركة طالبان. وقد قال عضو مجلس الشيوخ الأمريكي ليندسي غراهام: "لقد قاموا بتطهير ذلك الجزء من باكستان... يبحثون في تأمين الحدود مع باكستان بطريقة أكثر فعالية. لذلك، أريد أن أساعد باكستان، وهم يفعلون الشيء الصحيح، وهناك الكثير من التحسينات التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد. ولكن أود أن أعترف بأنها خطوة في الاتجاه الصحيح". وقد اتخذت باكستان مؤخرًا إجراءات جديدة لتعزيز الأمن على طول الحدود مع أفغانستان والتي يبلغ طولها ٢٦٠٠ كيلومتر، بما يشمل بناء نقاط تفتيش جديدة في ثمانية خطوط عبور قائمة، وتقول إنها ستساعد في مكافحة حركة الإرهاب على الجانبين. إلا أن المشروع قد أغضب السلطات الأفغانية التي تقول بأن الحدود هي عبارة عن حدود دولية. [المصدر: صوت أمريكا].

إن السياسيين في باكستان على معرفة جيدة بأساليب الضغط التي تمارسها واشنطن، ولكنهم على الرغم من هذا، يخضعون طواعية للأوامر الأمريكية. فهل يتوقع أهل باكستان التحرر من الهيمنة الأمريكية على زمام الأمور في باكستان بواسطة هذه العقلية السياسية الانتحارية؟